

[مفاهيم حول المحاسبة العمومية والوحدات الحكومية]

إعداد الباحثة:

[منال حسين مصلى الهباشين]

[محاسبه]

[مجلس الخدمات المشتركة البلقاء]

الملخص:

تهدف المحاسبة العمومية أو المحاسبة العامة بشكل أساسي إلى العديد من الأهداف أهمها أن تترجم حركات الشركة خلال السنة المالية الواحدة إلى أرقام بشكل يسهل على القارئ فهمها ومعرفتها، ومن ثم تسجيل هذه الحركات والتي تكون عادةً متعلقةً بالمصاريف والنفقات والإيرادات وما إلى ذلك، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بالارتكاز على العديد من المبادئ والمعايير المحاسبية التي وضعت من قبل هيئات أو جهات عامة دولية تختص بالمحاسبة، وينتج عن تسجيل حركات الشركة مع الالتزام بهذه المبادئ والمعايير المحاسبية بيانات مالية مهمة جداً للعديد من الأطراف كبيان الدخل وبيان التغير في حقوق الملكية وغيرها، والتي تكون متاحةً لأصحاب العلاقة في هذه الشركة كالمستثمرين والدائنين والإدارة والباحثين والجهات الضريبية وغيرها، وسنقوم بمناقشة ماهية المحاسبة العامة في هذا البحث.

Abstract:

Public accounting or public accounting mainly aims at many goals, the most important of which is to translate the company's movements during one fiscal year into numbers in a way that is easy for the reader to understand and know, and then record these movements, which are usually related to expenditures, expenditures, revenues, etc., and it cannot be achieved This is except by relying on many accounting principles and standards that have been developed by international public bodies or bodies specialized in accounting, and the recording of the company's movements while adhering to these accounting principles and standards results in very important financial statements for many parties, such as the income statement and the statement of change in equity and others, which are Available to stakeholders in this company such as investors, creditors, management, researchers, tax authorities, and others, and we will discuss what public accounting is in this research.

المقدمة:

فكما هو معلوم، تعتبر الميزانيات العامة من أهم الوثائق في العصر الحديث نظراً لما توفره من معلومات وبيانات حول كيفية استخدام المال العام في إطار السياسات الحكومية من أجل تحقيق أهداف التوظيف والنمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. إلا أن كفاءة وفاعلية إدارة المال العام مرهونة بمدى توافر موظفين حكوميين يتحكمون في المفاهيم والمهارات المتعلقة بإدارته، و المحافظة عليه وتحسين مستوى أدائه.

وفي هذا السياق يأتي هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص في علم المحاسبة العمومية (أو الحكومية) لتوضيح بعض القضايا ذات الصلة الوثيقة بموضوع إدارة المال العام. حيث يرمي بالأساس إلى تعريف القارئ بالمفاهيم الأساسية للمحاسبة العمومية وخاصة ما تعلق بالميزانيات العمومية من حيث: كفاءات إعدادها وتنفيذها والرقابة عليها تعد المحاسبة العمومية (أو الحكومية) علماً أكثر تميزاً عن فروع علم المحاسبة الأخرى مثل:

المحاسبة المالية، محاسبة التكاليف... وهذا لما لها من طابع خاص يميزها عنها، لاسيما مجال تطبيقها والمفاهيم والمبادئ التي تركز عليها، وهو ما سنحاول التعرف عليه في هذا البحث.

• ما هي المحاسبة العمومية؟

تعرف المحاسبة العمومية: بأنها تركز على العديد من المعايير والمبادئ والمفاهيم المحاسبية التي يتم استخدامها في تسجيل البيانات المالية وإعدادها وتبويبها وتحليلها ليتم استخدامها في الإدارة، وهنالك من يعرف نظام المحاسبة العامة بأنه عملية تتبع المخزون على أساس دوري، وبشكل عام يمكننا القول بأن المحاسبة العمومية تهتم بتتبع المخزون لدى الشركة بشكل دوري وتسجيل هذه الحركات التي جرت عليها وتحويلها لبيانات مالية وتسليمها للإدارة.

يمكن تعريف المحاسبة العمومية بأنها فرع من فروع المحاسبة تقوم على مجموعة من المبادئ التي تحكم عمليات التسجيل والتبويب للإيرادات والنفقات المتعلقة بنشاط الوحدات الحكومية والرقابة عليها والمساعدة في اتخاذ القرار.

وتكمن أهمية وجود هذه المحاسبة في أن مخرجاتها (الوثائق المالية الحكومية كالحساب الختامي) هي الأساس الذي يساعد صناع القرار (الحكومة) في اتخاذ القرارات الرشيدة، وذلك عن طريق توفير البيانات التحليلية اللازمة التي يبني عليها متخذو القرار قراراتهم في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

وإذا رجعنا إلى التاريخ فإن المحاسبة العمومية ممارسة قديمة قدم الحضارات الإنسانية. بدأت تتطور تقنيا منذ ظهور جهاز الدولة كإطار تنظيمي، سياسي، اقتصادي، وإداري. وقد تطورت بوتيرة أسرع مع التطور إلى أن أصبحت علماً قائماً بذاته له قواعده الثابتة، وقواعد أخرى محلية تعكس خصوصيات الدول التي تمارس فيها.

بشكل عام، يمكن تعريف المحاسبة العامة على أنها مجموعة القواعد القانونية وأنظمة المحاسبة التي تحكم وتتبع العمليات المالية للهيئات العامة. تحدد القواعد القانونية الوكلاء المختصين بالتصريح بهذه العمليات وتنفيذها وضمان مراقبتها. كما أنها تشير إلى الإجراءات الواجب اتباعها.

تم تصميم الآليات الأساسية للمحاسبة العامة ، خلال القرن التاسع عشر ، بطريقة توزع المسؤولية عن عمليات الإيرادات والنفقات بين فئتين من الوكلاء: المسؤولين والمحاسبون المرخصون. يسيطر المسؤولون والمحاسبون المرخصون على بعضهم البعض ، ويخضعون ، علاوة على ذلك ، لإشراف الوكلاء الآخرين أو الهيئات الرقابية.

المبادئ الرئيسية للمحاسبة العامة هي:

- مبدأ السنوية: السنة المحاسبية التي تتوافق مع السنة التقويمية مع التعديلات.
- مبدأ الشمولية: لا تتأثر النفقات والإيرادات إلا في حالات عدم التقيد.
- الفصل بين مسؤولي التفويض والمحاسبين: الموظف المفوض هو الشخص العام المسؤول عن الإدارة الذي يحدد العمليات المالية بينما المحاسب هو أمين الصندوق العام الذي ينفذ، بعد مراقبة النظام، عملية المحاسبة.
- ما هي ميزات المحاسبة العمومية؟

هنالك العديد من الميزات للمحاسبة العمومية سيتم توضيح أهمها على النحو الآتي:

1. مرونة دفتر الأستاذ المتعدد

تقدم المحاسبة العمومية مرونة كبيرة وسهولة في تسجيل البيانات المالية وذلك بتجنب إدخال البيانات غير الضرورية.

2. وظائف متعددة الجنسيات

وهي مهمة للشركات التي تعمل بمناطق أخرى بعيدة عن الشركة الأم وتعد أجنبية ولا سيما إن كانت تعتمد عملة البلد نفسه وتكون مختلفة عن العملة الأم، وبالتالي فإن المحاسبة العامة تمثل المعيار أو الأساس الذي يتم عليه توحيد العملة.

3. الإبلاغ

ويعني ذلك أن يتم الإبلاغ عن ناتج السنة المالية من خلال تقارير مالية دورية تحتوي على شرح مفصل لعمل الشركة خلال فترة معينة ويتم طرحها للجمهور ليقوم بالاطلاع عليها.

4. توحيد رصيد الحساب

ويعني ذلك أن المحاسبة العمومية تمكن صاحب القرار من الوصول إلى أرصدة الحسابات بناءً على معلومات موحدة سواء أكانت عبر الإنترنت أم من خلال التقارير المالية المطبوعة في أي وقت خلال السنة المالية.

5. الميزنة

ويعني ذلك أن المحاسبة العمومية توفر الأدوات والوسائل المرنة والبسيطة التي تمكنك من وضع الميزانيات بأنواعها سواء أكانت طويلة الأجل أم قصيرة الأجل أم كانت تتعلق بالمنتج أو بالشركة ككل.

6. إعادة التنظيم

ويعني ذلك أن المحاسبة العمومية تساعدك على إعادة تنظيم عملك من خلال تغيير الهيكل التنظيمي المتعلق بالشركة الخاصة بك، وذلك بسبب التغير المستمر في متطلبات السوق مثلاً.

2. أهداف المحاسبة العمومية:

يمكن تلخيص الأهداف التي ظهرت لأجلها المحاسبة العمومية في مايلي:

- أداة للتسجيل: تسجيل تفاصيل العمليات المالية العمومية (إيرادات ونفقات) للوحدات الحكومية

- وسيلة للإثبات: حفظ المستندات المبررة للعمليات المالية العمومية أو حفظ مذكرات العمليات المالية التي تؤديها الوحدات الحكومية

- إعداد التقارير الدورية: للمساعدة في اتخاذ القرارات ووضع الخطط والسياسات للفترة المقبلة.

- وسيلة رقابة: التأكد من مدى مطابقة سيرورة العمليات المالية العمومية للتعليمات الصادرة بشأنها.

• تعريف وخصائص الوحدات الحكومية

الوحدات الحكومية هي جهاز إداري يمارس فيه جزء من أنشطة الدولة، لا تهدف إلى تحقيق الربح بل إلى تقديم خدمة للمجتمع بمقابل رمزي أو بدون مقابل مثل:

1- وزارة التربية والتعليم - وزارة الصحة.

2- تنقسم الوحدات الحكومية إلى: أ- وحدات حكومية إيرادية: وزارة الطاقة-وحدات حكومية غير إيرادية: وزارة التعليم العالي.

3- لا يوجد أي ارتباط بين إيرادات الدولة ومصروفاتها. فالمصروفات في الدولة لا تعمل على خلق إيرادات، فهناك استقلال تام بين ما تصرفه الوحدة الحكومية وما تحصله حيث تقوم جميع الوزارات والمصالح الحكومية بإيداع جميع متحصلاتها في مؤسسة النقد العربي السعودي، وتحصل على نفقاتها من المؤسسة وفقاً لإعتمادات مالية.

4- لا يوجد راس مال للوحدات الحكومية (وهو الفرق بين الأصول والخصوم)

5- تقوم الدولة بتحويل نشاطها على أساس سنوي في ضوء تقديرات مقدمة للنفقات العامة والإيرادات العامة خلال 12 شهر.

• طبيعة وخصائص النشاط الحكومي

مفهوم النشاط الحكومي العمل الممارس داخل كل وحدة حكومية بإعتباره جزءاً من النشاط الرئيسي للدولة .

يختلف النشاط في المنظمات الحكومية عن النشاط في الوحدات الاقتصادية الخاصة لعدة أبرزها ما يلي :

أ- الهدف من النشاط , فالهدف الرئيسي للنشاط الحكومي هو تقديم خدمات عامة لأفراد المجتمع بينما يهدف النشاط في القطاع الخاص إلى تحقيق الأرباح.

ب- الإستمرارية، حيث إن النشاط الحكومي يتميز بالإستمراري نظراً لطبيعة الوظيفة الأساسية للدولة حتى في حالات الحروب و الكوارث لا قدر الله.

ج- صعوبة القياس المحاسبي ،وبالمقابل هنالك إمكانية تقييم الأداء (الأهداف المحققة).

• الخدمات الحكومية و وسائل تمويلها

تنقسم الخدمات الحكومية ووسائل تمويلها إلى أربعة أنواع وهي:

- خدمات عامة ذات منافع غير قابلة للاستبعاد مثل توفير الأمن العام والعدل والبنية التحتية، ويتم تمويلها من خلال الضرائب.

- خدمات إدارية تنظيمية مثل معاملات الأحوال المدنية والتأشيرات والتراخيص ويتم تمويلها من خلال الرسوم.

- خدمات اقتصادية تنافسية تقدمها كل من الحكومة والقطاع الخاص على قاعدة المنافسة مثل الخدمات الطبية ويتم تمويلها من خلال الثمن.

- خدمات اقتصادية غير تنافسية مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي ويتم تمويلها من خلال التعريفة.

• أوجه الشبه والاختلاف بين المحاسبة العمومية والمحاسبة المالية

تعتبر المحاسبة العمومية فرعاً من فروع علم المحاسبة حيث تختلف عن المحاسبة المالية في مجموعة من القضايا في حين تتشابه معها في قضايا أخرى.

1- أوجه الاختلاف:

- الهدف :يهدف المحاسبة المالية إلى معرفة نتيجة نشاط المنشأة (نتيجة الدورة)ومركزها المالي .أما المحاسبة العمومية فهدفها تنفيذ ميزانيات الوحدات الحكومية والرقابة عليها.

- مصادر الإيرادات: في المحاسبة المالية فإن إيرادات المؤسسات تتأتى من مدفوعات المشتريين للسلع، أو الخدمات التي تنتجها. أما في المحاسبة العمومية أغلب الإيرادات تتأتى من الإخضاع الضريبي.

- حساب الاهتلاكات: تقوم المحاسبة المالية بحساب اهتلاك الأصول الثابتة باعتبارها تستخدم لتحقيق الإيرادات، أما المحاسبة العمومية لاتقوم بحساب الاهتلاكات باعتبار أن الأصول تستخدم لتقديم خدمات ترجوها الدولة.

- إعداد الميزانيات: تقوم المحاسبة العمومية بتحديد النفقات المتوقعة أولاً ثم تحديد الإيرادات لتمويلها، والعكس تماماً في المحاسبة المالية.

- هيكل الميزانية: في المحاسبة المالية فإن ميزانية المؤسسة تتضمن بيانات فعلية عن الأصول والخصوم، أما في المحاسبة العمومية فإن الميزانيات العامة تتضمن بيانات تقديرية بالإيرادات والنفقات.

- أسس القياس المحاسبي: تستخدم المحاسبة المالية عند تسجيل العمليات المالية أساس الاستحقاق حيث يعترف بالإيرادات في الفترة المحاسبية التي اكتسبت فيها بعض النظر عن واقعة تحصيلها، وتسجيل المصروفات على ضوء مساهمتها في تحقيق إيرادات الفترة بغض النظر عن واقعة سدادها.

أما المحاسبة العمومية فتستخدم ثلاثة طرق ممكنة للقياس المحاسبي وهي:

❖ الأساس النقدي (الطريقة الإنجليزية)

تعتبر واقعة تحصيل الإيرادات وواقعة سداد النفقات هي المعيار لتجميع وتسجيل وقياس النتائج بغض النظر عما إذا كانت هذه الإيرادات المحصلة أو تلك النفقات المسددة تخص الفترة الزمنية الحالية، ولكن ما يعاب على هذه الطريقة هو عدم صلاحيتها كأساس في مجال المقارنات بين السنوات المتتالية بسبب تدخل نشاطها.

❖ الأساس المختلط: وهي الأكثر شيوعاً حيث يستخدم أساس الاستحقاق في

إثبات النفقات والأساس النقدي في إثبات الإيرادات.

- الجرد والتسويات الجردية: في المحاسبة المالية يستخدم الجرد والتسويات الجردية لمعرفة حقيقة المركز المالي للمنشأة في لحظة معينة. أما في المحاسبة العمومية فليس للجرد معنى محاسبي بل يهدف فقط للتحقق من سلامة الأصول.

- مبدأ الحيطة والحذر: نظراً لوجود رأس مال في المنشآت تأخذ المحاسبة المالية بمبدأ الحيطة والحذر لمواجهة الخسائر المتوقعة مستقبلاً فتكون تبعا لذلك المؤنات والاحتياطيات. أما المحاسبة العمومية فنظراً لعدم وجود رأس مال في الوحدات الحكومية، فليس لهذا المبدأ وجود.

❖ ما الفرق بين المحاسبة العامة و محاسبة الموازنة

يكمن الاختلاف الأكبر بين المحاسبة العامة ومحاسبة الميزانية في نطاق كل منهما. الاستخدامات الأولى:

- الذمم المدينة
- الديون.
- أصول .
- سلبية.

والثاني يتعلق فقط بنفقات الميزانية وإيراداتها ، أي العمليات التي تتطلب إذنًا من الميزانية.

علاوة على ذلك، وفقاً للقانون التجاري، تعد المحاسبة العامة أداة موثوقة تلبي متطلبات معايير المحاسبة الصارمة مثل:

- ورقة التوازن.

- قوائم الدخل.

أما أداة الميزانية فهي ليست إلزامية.

المصادر والمراجع:

السيد الناعي، م.، محمود، عبد الفتاح ابراهيم، محمود، محمود عطوه يوسف، & زكي. (2021). إطار محاسبي مقترح للقياس والافصاح عن الاصول الحكومية للتوافق مع المعايير الدولية بالتطبيق على الهيئات العامة الخدمية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 45(3)، 207-244.

محمد صالح، (٢٠٢٢)، دليل عن المحاسبة الحكومية، مقالة منشورة على مدونة دفتر، متاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.daftra.com>، تمت الزيارة بتاريخ: ١٠-١١-٢٠٢٢، الساعة: ١٢:٠٠ مساءً.

محمد ياسين الرحالة. (2005). الجوانب المحاسبية والرقابية للوقف في الأردن.

محمد ياسين الرحالة. (2006). تقييم تدريس المحاسبة في جامعة آل البيت.

عباش. (2018). المحاسبة العمومية وآفاق تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة العمومية في الجزائر-دراسة حالة وزارة المالية (Doctoral dissertation, جامعة مسيلة).

خضير خبيطي، & بلخير بكاري. (2020). واقع إصلاح نظام المحاسبة العمومية ودوره في تفعيل التدقيق الحكومي في الجزائر (دراسة حالة قطاع الصحة العمومية لولاية غرداية خلال الفترة: 2010-2019). مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 13(2)، 803-823.

قمح، ع. ر. م.، عادل رمضان محمود، الحويطي، محمد أحمد، سليمان، & هشام سيد. (2021). تقييم تطبيقات نظام المحاسبة المالية والبيئية والاجتماعية على تكاليف صناعة سكر البنجر (دراسة ميدانية). Journal of Environmental Studies and Researches, 11(1), 1-12.